

شقق متميزة بمساحات تبدأ من 63 - 178 م²

19691 | PRIVADO MADINATY

في تقرير السياسة النقدية

البنك المركزي يرجع دوران التضخم حول الحد الأدنى المستهدف حتى نهاية العام

توقعات باستقرار أسعار السلع الغذائية الأساسية عالمياً العام الجاري وانخفاضها في 2021

ستعتمد على مدى انتشار الوباء واستمراره بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلا أن سياسات التحفيز النقدية والمالية والإصلاحات الهيكلية داخل الاقتصاد المصري من شأنها التخفيف من تبعات الصدمة السلبية على الطبقات الأكثر احتياجاً، إلى جانب دعم التعافي في النشاط الاقتصادي بمجرد احتواء انتشار الوباء.

وفي سياق آخر، ذكر تقرير السياسة النقدية، أن الأسواق الناشئة شهدت عودة تدفقات رؤوس الأموال منذ مايو 2020، وذلك بعد أن شهدت تخارجاً حاداً في مارس 2020 -وصفه التقرير بأنه الأعنف منذ عام 2008 عقب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد عالمياً والإجراءات الاحترازية المرتبطة به.

وأوضح أن عودة تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة جاءت مدعومة بشكل أساسي بتحسين الأوضاع المالية العالمية نتيجة للإجراءات الاقتصادية المتخذة على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين اقتصادياً.

ولفت التقرير، إلى استمرار ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية للربع الرابع على التوالي، ليصل إلى 16.8% خلال الربع الثاني من عام 2020، بفضل الزيادة في مساهمة مصادر تمويل عجز المالية العامة للدولة في السيولة المحلية.

كما لفت إلى استمرار انخفاض معدل الدورلة للودائع بالعملة الأجنبية كسب من إجمالي الودائع في الربع الثاني من 2020، واستمر الانكماش في الودائع بالعملة الأجنبية على أساس سنوي في الودائع بالعملة الأجنبية منقومة بالدولار الأمريكي منذ نوفمبر 2019.

التحفيز النقدي والمالي والإصلاحات الهيكلية تخفف تبعات صدمة كورونا على الطبقات الأكثر احتياجاً

استمرار تراجع معدل الدورلة للودائع بالعملة الأجنبية في الربع الثاني من 2020

والإجراءات الاحترازية الخاصة بها بشكل سلبى على آفاق نمو النشاط الاقتصادي عالمياً ومحلياً في 2020، مضيفاً أن ذلك انعكس على معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ بحسب البيانات الأولية 3.5% خلال العام المالي 2019/2020، مقارنة بنحو 5.6% خلال النصف الأول من ذات العام المالي، وكذلك معدل البطالة الذي سجل 9.2% في أبريل مقابل 7.7% في الربع الأول من 2020 ونحو 8% في الربع الرابع من 2019.

وأضاف أن مدى قوة واستمرار تلك الصدمة

تطور معدلات التضخم على أساس سنوي

الرقم الأساسي لاسعار المستهلكين	الرقم العام لأسعار المستهلكين	الفترة
3.264%	3.694%	2020 سبتمبر
0.836%	3.366%	2020 أغسطس
0.722%	4.203%	2020 يوليو
0.954%	5.631%	2020 يونيو
1.542%	4.696%	2020 مايو
2.541%	5.881%	2020 أبريل
1.887%	5.092%	2020 مارس
1.916%	5.319%	2020 فبراير
2.663%	7.168%	2020 يناير
2.374%	7.100%	2019 ديسمبر
2.114%	3.628%	2019 نوفمبر
2.723%	3.146%	2019 أكتوبر
2.603%	4.774%	2019 سبتمبر

25 قرشاً للتر سمح بتوفير فائض لمواجهة الارتفاعات في التكاليف نتيجة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وتبع ذلك تثبيت الأسعار في يوليو 2020.

ورجح التقرير أن يؤثر تفشي جائحة كورونا

ارتفاع طفيف في التوقعات لأسعار خام برنت

تفشي الجائحة يؤثر سلباً على آفاق نمو النشاط الاقتصادي عالمياً ومحلياً

التوقعات لأسعار خام برنت المدرجة في النظرة المستقبلية للتضخم المحلي بشكل طفيف، مقارنة بتقرير السياسة النقدية السابق، إلا أنه لفت إلى أنه لا يزال هناك تأثير لضعف الطلب العالمي نتيجة إجراءات التباعد الاجتماعي وحظر التجوال المتبعة في كثير من الدول.

وعلى الصعيد المحلي، ذكر تقرير المركزي، أنه نتيجة لوصول بعض المنتجات البترولية لمستويات تغطية التكاليف، فإن الأسعار العالمية للبترول تنعكس على التضخم المحلي من خلال قرارات لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية

أمنية إبراهيم

توقع البنك المركزي المصري، تسجيل معدل التضخم العام السنوي في الحضر معدلاً أقل من المتوسط المستهدف البالغ 9% بنهاية الربع الأخير من عام 2020.

ورجح المركزي، في تقرير السياسة النقدية الصادر أمس الثلاثاء، أن يدور التضخم العام السنوي حول الحد الأدنى لمعدل التضخم المستهدف والبالغ 9% (±3%) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2020.

ولفت تقرير السياسة النقدية، إلى أن المخاطر المحيطة بالنظرة المستقبلية للتضخم المحلي تتضمن الآثار المحتملة لاضطرابات النشاط الاقتصادي العالمي عقب تطور فيروس كورونا، منوهاً إلى أنه من المتوقع أن تظل الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية المرجحة بذات أوزان سلة الاستهلاك المحلي مستقرة في 2020، على أن تشهد انخفاضاً خلال عام 2021.

وكانت لجنة السياسة النقدية قد قررت في اجتماعها الأخير بتاريخ 24 سبتمبر 2020 خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 50 نقطة أساس ليصل إلى 8.75% و9.75% و9.25% على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بنفس المقدار ليصل إلى 9.25%. وذلك بعد الإبقاء على أسعار الفائدة في 4 اجتماعات متتالية.

وأشار المركزي في تقريره، إلى ارتفاع

MORE THAN SIXTY YEARS OF CONSTANT INNOVATION, AND STILL.

16750 | MNHD.COM

THE DEVELOPER OF SARAI CITY

الطاقة الشمسية ستحتل الصدارة أزمة كورونا ستعيد تشكيل مستقبل الطاقة.. والفحم يمثل 20% فقط بحلول 2040

الطلب العالمي سينخفض 5%.. وأسعار البترول ستهبط بنسبة 7%

مستقبل الطاقة في العالم غير مؤكدة إلى حد كبير، وتعتقد وكالة الطاقة الدولية أن مصادر الطاقة المتجددة ستحتل أدواراً رئيسية، وأن الطاقة الشمسية ستحتل مركز الصدارة، مدفوعة بالسياسات الحكومية الداعمة وتراجع التكاليف.

وقال فاتيح بيروول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية أنه يرى أن الطاقة الشمسية ستصبح الملك الجديد لأسواق الكهرباء في العالم، من ناحية أخرى، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على الفحم لن يعود إلى مستويات ما قبل فيروس كورونا، وأنه سيشكل أقل من 20% من استهلاك الطاقة بحلول عام 2040 لأول مرة منذ الثورة الصناعية.

وقالت الوكالة إن النفط سيظل "ضعيفاً أمام عوامل عدم اليقين الاقتصادية الكبرى الناتجة عن الوباء"، مع بدء الطلب في الانخفاض بعد عام 2030.

نظراً للتأثيرات المستمرة للفيروس، وتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 5% في عام 2020، مع انخفاض استهلاك النفط والفحم بنسبة 8% و7% على التوالي.

وكالات

قالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها السنوي عن توقعات الطاقة العالمية الصادر أمس، إن استجابة العالم لفيروس كورونا يمكن أن تعيد تشكيل مستقبل الطاقة لسنوات قادمة.

وأكد تقرير وكالة الطاقة الدولية على أن الأهم من ذلك كله هو كيف ستؤثر الأزمة في نهاية المطاف على الانطوائية إلى الطاقة النظيفة.

وأشار التقرير إلى أنه في الوقت الذي يستمر فيه التحول إلى الطاقة النظيفة في اكتساب المزيد من الزخم، هناك حاجة إلى تغييرات هيكلية أسرع وأكثر جرأة إذا كان العالم سيصل إلى صافي انبعاثات الكربون الصفرية.

وقالت الوكالة التي تتخذ من باريس مقراً لها في بيان: "تسببت أزمة كورونا في اضطراب أكثر من أي حدث آخر في التاريخ الحديث، وتركت ندوباً ستستمر لسنوات قادمة. أضافت أن كورونا أطلق أزمة شرسة استثنائية على البلدان في جميع أنحاء العالم لا تزال تكشف حتى اليوم - وأن عواقبها على

المهندس أحمد مكي الرئيس التنفيذي لشركة بنية (فاير مصر): مليار جنيه استثمارات مصنع كابلات الفاير بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع



فاروق يوسف

كشف المهندس أحمد مكي، الرئيس التنفيذي لشركة بنية (فاير مصر)، عن أنه تم الاتفاق مع شركة "كويرينج" الأمريكية والهيئة العربية للتصنيع لإنشاء مصنع متخصص لتصنيع الكابلات الفاير، بتكلفة استثمارية تبلغ مليار جنيه، وذلك بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وأضاف مكي، في تصريح لشبكة حابي، على هامش المؤتمر الصحفي الذي نظمته شركة إنترناشيونال تريدي فيزر للإعلان عن تفاصيل الدورة الجديدة من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للاتصالات، أن حجم أعمال

3 مليارات جنيه حجم الأعمال سنوياً.. وعمليات التوسع مستمرة

بنية السنوي يبلغ نحو 3 مليارات جنيه، وأنها تعمل على ضخ المزيد من الاستثمارات في الأسواق المحلية والإفريقية.

ولفت إلى أن حصص الهيئة العربية

للتصنيع من هذا المصنع تبلغ 30%. وتابع أن المصنع وقع عقداً مع مشغل إفريقي لحجز نصف الإنتاج، لافتاً إلى أن بداية الإنتاج ستكون خلال بداية العام الجديد.

وأوضح أن شركة بنية أصبحت شركة قابضة يندرج تحها 4 شركات، هي: فاير مصر سيسيم، وهي شركة متخصصة لإدارة المشاريع الكبرى، وفاير مصر للحلول الهندسية، وشركة بنية للكابلات، وبنية الرقمية.

ولفت مكي إلى تعاقد شركة فاير للحلول الهندسية على تركيب 250 ألف عداد (مياه، غاز، وكهرباء)، وذلك بالتعاون مع الشركة المصرية للاتصالات.

وقال مكي، إنه تم البدء في المرحلة الأولى من تنفيذ هذا المشروع.

بحضور الرئيس السيسي ومحافظ البنك المركزي

انطلاق معرض ومؤتمر CAIRO ICT من 22 إلى 25 نوفمبر

أسامة كمال: تطبيق جميع الإجراءات الاحترازية.. وشركة وطنية كبرى ستتواجد لأول مرة

بالإجراءات المطبقة، هذا إلى جانب قياس درجات الحرارة لأي زائر للمعرض. وأكد كمال أن نجاح التجربة سيكون على عاتق العارضين، وليس المنظمين أو الزوار.

وقال إن المساحات داخل القاعات أصبحت مخصصة، وإن القطاع العقاري سيغيب عن المشهد في الدورة الحالية.

ونوه إلى أن بعض الشركات العالمية العاملة في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا أكدت مشاركتها في دورة المعرض الجديدة، كما أن هناك شركة وطنية ستكون موجودة لأول مرة، ورفض الكشف عنها.

وقال إن الدورة الجديدة تشهد إجراءات احترازية ووقائية واسعة من فيروس كورونا، مؤكداً أنه سيكون هناك العديد من الاشتراطات الوقائية المطبقة خلال دورة المعرض الجديدة لا سيما فيما يتعلق بأعداد العارضين، وعدد الزوار، إضافة إلى طرق وأدوات العرض، والممرات بين أجنحة الشركات.

وتابع أن عمليات دخول الزوار ستكون منظمة ومن خلال التسجيل عبر QR code، كما أنه تم التعاقد مع شركة بنية لتوفير عدد 50 ألف ماسك حماية للزوار، والالتزام

برعاية وحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، ومطارق عامر محافظ البنك المركزي.

وأكد أن زيارة الرئيس السيسي للمعرض في الدورة الجديدة، ستكون المرة السادسة على التوالي.

وأضاف أن الراعي الرسمي للمعرض في دورته للعام الجاري هو شركة بنية (فاير مصر) إحدى الشركات المتخصصة في صناعة التكنولوجيا.

ونوه إلى أن الوزارة الجديدة التي ستضم إلى المعرض ستكون وزارة العدل.

تطلق فعاليات الدورة 24 من معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للاتصالات CAIRO ICT، خلال الفترة من 22 إلى 25 نوفمبر، حسبما أعلن أسامة كمال رئيس شركة إنترناشيونال تريدي فيزر، المنظمة للمعرض. وأكد كمال خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس، للإعلان عن تفاصيل الدورة الجديدة للشركة، أن المعرض سيشهد العديد من التطورات والمشاركات المختلفة من الشركات والهيئات والوزارات الحكومية، وذلك على الرغم من التحديات الراهنة.

وقال كمال إن الدورة الجديدة ستكون

أهم الأخبار اضغط على العناوين

وكالة موديز: إفريقيا تعاني للحاق بركب إصدارات دين الأسواق الناشئة

صندوق النقد: النظام المالي مستقر حتى الآن لكن نقاط الضعف تزداد

تراجع طفيف في متوسط سعر الدولار أمام الجنيه

مصر تطالب مؤسسات التمويل الدولية بالتوافق حول سعر فائدة مرجعي جديد

وزير قطاع الأعمال يناقش مع رؤساء عدد من النقابات مسودة لائحة الموارد البشرية

دلوكتي في مصر مافيش باقة أكبر وأسرع من

1TB باقة جديدة تصل إلى 200 Mbps للنتز للرضي

we SPACE تطبيق الشروط والأحكام قبل أي حد